التحول إلى الاقتصاد غير النقدي باستخدام التكنولوجيا المالية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق

م.د. منذر عليوي حميد الكبيسي
جامعة الفلوجة
كلية الإدارة والاقتصاد
mother.alewi@uofallujah.edu.iq

أ.م.د. سهيلة عبدالزهرة الحجيمي
الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
dr_sohayla1973@uomustansiriyah.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.5.4.17

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٣/٦/١٧ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٣/٧/٣ تأريخ النشر ٢٠٢٣/١٠/٣٠

المستخلص

شهد العالم تحولات في التعاملات التجارية والاقتصادية والدولية وحركة رأس المال، فضلاً عن تغيرات في نظم التعاملات المالية، والتكنولوجيا المالية رؤية جديدة في شكل وآليات تقديم الخدمات المالية في مختلف المجالات الاقتصادية مما يجعل منها وسيلة ذات مساهمة بالغة الأهمية في زيادة الأرباح والتنمية الاقتصادية والانتفاع من الخدمات المالية الالكترونية بشكل يساهم في زيادة الشمول المالي وتطوير قطاع المدفوعات، وقد هدفت الدراسة الى التعرف على آراء المؤسسة المالية والمصرفية التقليدي إزاء ظهور شركة منافسة لها تعتمد على التكنولوجيا المالية والمصرفية لاسيما أنها تحمل معها عالم جديد من الأفكار والآليات والوسائل الجديدة والمتطورة. وينطلق البحث من فرضية مفادها: إن التكنولوجيا المالية لها دور ايجابي واساسي في تحول العراق من الاقتصاد النقدي الى الاقتصاد غير النقدي لما بعد ٢٠٠٤، وان تبني سياسات سليمة للاقتصاد غير النقدي سيؤدي الى آثار ايجابية على متغيرات الاقتصاد الكلي، وتوصل البحث الى ان نمو التكنولوجيا المالية في العراق انه يعمل على إسراع تام البيئة الحاضنة للشركة المبتدئة وتأثيره الطردي غير المباشر على مجموع القطاعات في ظل التقليل من التكاليف والتعجل في إتمام الاتفاقات والأعمال المصرفية والتجارية والتحويلات سيجعله في المستقبل ضرورياً للنمو والتنمية الاقتصادية، إذ أوصى البحث على البنك المركزي العراقي وكل من له علاقة بالتحويلات المالية والتجارة والاقتصاد التثقيف والعمل على نشر ثقافة التقنية المالية والمصرفية الإلكترونية لأنها صناعة الحاضر والمستقبل.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، الاقتصاد غير النقدي، المتغيرات الاقتصادية الكلية.

The transition to a non-monetary economy using financial technology and its impact on some macroeconomic variables in Iraq

Dr. Munther Aliwi Hamid
Fallujah University
College of Administration and Economics
mother.alewi@uofallujah.edu.iq

Assist. Prof. Dr. Suhaila Abdel-Zahra
Mustansiriya University
College of Administration and Economics
dr_sohayla1973@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

The world has witnessed shifts in commercial, economic and international transactions and the movement of capital, as well as changes in the systems of financial transactions, and financial technology, a new vision in the form and mechanisms of providing financial services in various economic fields, which makes it a means of a very important contribution to increasing profits, economic development and benefiting from services Electronic finance in a way that contributes to increasing financial inclusion and developing the payments sector. The learning meant to classify the opinions of outdated financial and banking institutions regarding the emergence of competing companies that rely on financial and banking technology, especially as they carry with them a new world of new and advanced ideas, mechanisms and means. Based on its hypothesis, the research proceeds from the hypothesis that: The financial technology has a positive and essential role in the transformation of Iraq from the monetary economy to the non-monetary economy after 2004, and that the adoption of sound policies for the non-monetary economy will lead to positive effects on the macroeconomic variables, and the research concluded that the growth of financial technology in Iraq will accelerate the full The incubating environment for emerging companies and its indirect positive impact on a group of sectors in light of the reduction of costs and the speed in completing transactions, commercial, banking and transfers will make it necessary for growth and economic development in the future. As the research recommended the Central Bank of Iraq and everyone related to financial transfers, trade and economy, education and work to spread the culture of financial technology and electronic banking because it is the industry of the present and the future.

Key words: Financial technology, Non-monetary economy, Macroeconomic variables.

المقدمة:

التوسع الذي يشهده العالم في المعاملات التجارية والاقتصادية والدولية وانتقال رأس المال، وكذلك التغيرات الجذرية في أنظمة المعاملات المالية، ومن أجل تحفيز الانتقال من الاقتصاد النقدي الذي يتخذ السيولة كطريقة للدفع لاقتصاد غير النقدي في ظل التكنولوجيا المالية اعتمدت الدول سياسات وضوابط قانونية واقتصادية التي ننتقل من خلالها إلى الوسائل الإلكترونية في ضوء آلية الدفع البديلة والتغييرات البنكية والالكترونية وبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم والشحن والشيكات والصكوك المصرفية وماكينة الصرف الآلي والخدمات المصرفية عبر الانترنيت، والأموال المنقولة وغيرها من الوسائل التي تتفادى التعامل النقدي قدر الإمكان ولا يقضي الاقتصاد غير النقدي في جميع الأحوال على استخدام النقد بالكامل ولكن تقلل عدد المعاملات النقدية إلى الحد الأدنى.

مشكلة البحث:

تأتي مشكلة البحث من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

١. ما هي دوافع التحول الى الاقتصاد غير النقدي وفق العمل بالتكنولوجيا المالية واثره على متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق.
٢. مدى توافر البنية التحية والامكانيات للعمل بالتكنولوجيا المالية.
٣. ما هي الحلول والمنافع التي تقدمها تقنية التكنولوجيا المالية في وضع حلو اقتصادية كلية للعراق.
٤. مدى ملائمة البيئة لعمل التكنولوجيا المالية والتحول الى الاقتصاد غير النقدي وما هي اجراءات البنك المركزي العراقي.

أهمية البحث:

التكنولوجيا المالية رؤية جديدة في شكل وآليات تقديم الخدمات المالية في مختلف المجالات الاقتصادية، مما يجعل منها وسيلة ذات مساهمة بالغة الأهمية في زيادة الأرباح والتنمية الاقتصادية والانتفاع من الخدمات المالية الالكترونية بشكل يساهم في زيادة الشمول المالي وتطوير قطاع المدفوعات، وان الأرباح التي تحققها شركات التكنولوجيا المالية يستدعي الوقوف ودراسة هذه التجربة بالشكل الدقيق لاسيما الدور الذي تطلع به التكنولوجيا المالية في زيادة الشمول المالي وما له من اثر وفوائد محتملة في مجال التنمية الاقتصادية خصوصا للبلدان النفطية الريعية التي تحتاج إلى بدائل للخروج من الاقتصاد الأحادي الجانب، ومهما أصبحت البدائل صعبة يجب دراستها والاستفادة من خبرات وتجارب الغير كمقياس لإسقاطها على بلدنا.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: ان التكنولوجيا المالية لها دور ايجابي واساسي في تحول العراق من الاقتصاد النقدي الى الاقتصاد غير النقدي لما بعد ٢٠٠٤، وان تبني سياسات سليمة للاقتصاد الرقمي سيؤدي الى آثار ايجابية على متغيرات الاقتصاد الكلي.

أهداف البحث:

يهدف إلى ما يأتي:

١. الوقوف على مفهوم التكنولوجيا المالية والشركات التي ابتكرت مجالاً جديداً في التمويل الالكتروني وفي الاستثمار.

٢. دراسة وطرح هذه الافكار أمام أصحاب القرار وهيئة المستشارين للاقتصاد العراقي للانتفاع من الأفكار والرؤية الجديدة في الانتقال إلى الاقتصاد غير النقدي رغم التحديات الكثيرة التي تواجه عملها في العراق.
٣. التعرف على آراء المؤسسات والمنظمات المالية والمصرفية الكلاسيكية تجاه منافسة شركات تعتمد على التكنولوجيا وتحمل معها عالم جديد من الأفكار والآليات والوسائل الجديدة والمتطورة.

حدود البحث:

١. الحدود المكانية: القطاع النقدي في العراق.
٢. الحدود الزمانية: للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٠.

أسباب اختيار البحث:

يوجد العديد من الأسباب التي دفعت الباحث لاختيار موضوع الدراسة أهمها: أهمية الجمع بين متغيرات الدراسة (الاقتصاد غير النقدي والتكنلوجيا المالية) في دراسة واحدة، ورغبة الباحث تقديم الإضافة العلمية ضمن مجال التخصص العلمي. ولمل لهذا الموضوع من أهمية خاصة وان العالم والعراق يشهد تطوراً سريعاً تكنلوجيا ومالياً والتحولات في التعاملات، فضلاً عن الاهتمام الشخصي للباحث بمتغيرات الدراسة في حياته العملية.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي بأسلوب وصفي تحليلي لتوصيف متغيرات الدراسة، وتوضيحها اعتماداً على الأدبيات السابقة، فضلاً عن الكتب والمجلات والبحوث كذلك تحليل البيانات الخاصة بالبحث.

بعض الدراسات السابقة:

١. دراسة (مليكة بن علقمة ويوسف ساميي، ٢٠١٨):

دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية

تناولت هذه الدراسة المفاهيم النظرية للتكنولوجيا المالية وأهميتها وطريقة استفادة البنوك وشركات التكنولوجيا المالية من التعاون القائم بينهما بما يخدم منفعة الطرفين مع التطرق لتجربة البحرين، وقد سلمت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تتيح مزايا عدة لكن بشرط توفر البيئة المواتية والأمن المعلوماتي وتوفر الأطر الرقابية والقانونية.

٢. دراسة (احمد علاش، ٢٠١٩):

دور التكنولوجيا المالية في دعم ال نشاط المالي والابتكار مع التطرق لتجربة البحرين

تناولت الدراسة المفاهيم النظرية للتكنولوجيا المالية والابتكار املال مع الإشارة الى تجربة البحرين، وقد خلصت الدراسة الى أن مستقبل المعاملات المالية سوف يكون في كنف التكنولوجيا المالية ألهنا مل تعد خياراً وأمنا حتمية يتطلبها مستقبل الخدمات المالي.

٣. دراسة (بطاهر بختة، ٢٠٢٠):

توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه ـ فلسطين، إمارات، سعودية، الجزائر

تهدف الدراسة إلى إظهار توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية، إذ يعد من بين الاقتصاديات الجديدة التي ارتبطت ارتباطاً وثيقة بمدى تطور التكنولوجيا في العالم. فيعبر عن رؤية مستقبلية تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد والعلاقات البشرية، إذ نلاحظ ان بنيته التحتية غير النقدية عالية الجودة، كفيلة بتحقيق كثير من الأهداف التي تسعى إليها الدول التي تطبقه وتعتمد عليه في ظل صعوبة الظروف المحيطة بها، وقد خلص هذا البحث إلى أن الاقتصاد الغير نقدي له بوادر كثيرة في الدول العربية بدأت بالظهور في بعض منها ويجب الاهتمام بها اهتماما كبيراً.

٤. دراسة (راشدة عزيرو، ٢٠٢١):

تأثير المؤسسات الناشئة في جمال التكنولوجيا المالية على البنوك العمومية في الجزائر

هدفت الدراسة إلى تحليل أتثري المؤسسات الناشئة في جمال التكنولوجيا المالية على البنوك العمومية الجزائرية، وقد خلصت الدراسة إلى أن توجه المؤسسات الناشئة حنو جمال التكنولوجيا المالية يؤثر ويتأثر بدرجة تطور ال نظام البنكي وقدرته التنافسية، وأن أهم عوامل جناح المؤسسات الناشئة في هذا المجال هو توفر بيئة خاصة تسهل عملية إنشائه.

المبحث الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للاقتصاد غير النقدي والكلي والتكنولوجيا المالية:

التكنولوجيا المالية مجال جديد يستقطب الشركات الناشئة التي تبحث عن أرباح ومكانة اقتصادية ضمن مجموعة كبيرة من المؤسسات المالية ذات الخبرة في هذا المجال. فقد وضعت خطة عمل يجمع بين البرمجيات والتكنولوجيا لتقديم تشكيلة مميزه من الخدمة المالية مضمنة المسددات والعملة الرقمية وتحويل الثروات وسوق الاستعارة للتمويل الجماعي وإدارة الثروة و المخاطر وحتى التأمين.

يتطرق مصطلح المجتمع غير النقدي أيضاً إلى الوضع الاقتصادي الذي يتم نقل البيانات الرقمية "النقود الإلكترونية عادةً" بين أي طرفين، بما في ذلك المعاملات، بدلاً من استخدام النقود في شكل عملات ورقية أو نقدية، ولأن العالم يعيش موجة من الاستخدام السريع والمتزايد للأساليب الرقمية في تسجيل وإدارة وتبادل الأموال في التجارة والاستثمار والحياة اليومية خاصة، إذ وضعت بعض البلدان حدود للمعاملات المالية وقيمها التي تمكن من تطبيق نظام الدفع النقدي بشكل قانوني، لذا وضع هذا المفهوم إلى الأمام على نطاق واسع (Economics Professor,2018:42).

المطلب الأول: الاقتصاد غير النقدي:

أولاً: ماهية الاقتصاد غير النقدي:

يعد الاقتصاد الرقمي من مصطلحات الاقتصادية التي ظهرت مؤخراً وكان لها الكثير من الاهتمام من قبل العديد من الباحثين، نظراً لأهميته في تطور وتقدم العديد من بلدان التي بادرت إلى تطبيقه.

ثانياً: نشأة الاقتصاد غير النقدي:

تعود نشأة الاقتصاد الرقمي إلى أواخر القرن العشرين وبالتحديد فترة التسعينات منه، وهذا تزامنا مع ظهور الانترنت وتوسع استخدامها في شتى آلات ولاسيما التجارية، إذ أتاحت للمنظمات تواصلاً فعالاً مع الأسواق والعملاء عبر أنحاء العالم واتجهت الكثير من المؤسسات لاستعمال الانترنت كأداة تسويقية لسلعها وخدمات، إذ أصبحت العديد من الشركات تمتلك مواقع باسمها على الانترنت تقوم من خلالها بعرض صفحات إعلانية تتضمن معلومات مفصلة عن منتجات وخدمات المؤسسة والبيع عن بُعد، وكذا خدمات ما بعد البيع مثل شركة فورد لصناعة السيارات وكلاهم يقدمان كتالوجات إلكترونية لعرض منتجاتها وكل الخدمات المرفقة، لذلك كالمكتبات التي أصبحت تعرض منتجاتها على شك إلكتروني وشركات برامج الكمبيوتر وغيرها. من جهة أخرى سمح ظهور الانترنت بخلق مصادر دخل مختلفة، إذ أصبحت المواقع الإلكترونية في حد ذاتها تمثل مؤسسات اقتصادية قائمة بذاتها تقدم خدمات متنوعة كتقديم دروس مسجلة وتكوينات عن بعد كتقديم الأخبار، الإعلانات الإشهار... وغيرها، وتتقاضى عليها مداخيل مادية، وبذلك سمحت بخلق نوع جديد من الوظائف والمهن وهي التي يقوم أصحابها أساسا بإنتاج وتجهيز المعلومات وتوزيعها وبثها وهو ما يطلق عليهم بـWorkers Internet وهي فئة تمارس نشاطها دون قيود جغرافية أو زمانية ولم يعد العمل يقتصر على المكتب بل يمكن لأي شخص ممارسة نشاطه الربحي من منزله وفي أي وقت. فمثلاً حسب الإحصائيات الأخيرة (خمس سنوات الأخيرة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧) بلغ مداخيل موقع الفيسبوك 230 دولار أمريكي في الثانية، 13800 في دقيقة، أكثر من 800 ألف دولار أمريكي في ساعة، وقرابة 20 مليو ن أمريكي في اليوم، في حين أن شركة قوقل الأمريكية تحقق الأرباح من الإعلان المرتبط بخدمات البحث على الانترنت، والبريد الإلكتروني في الثانية، وأكثر من 112 ألف دولار أمريكي في الدقيقة، وأكثر من 161 مليون في اليوم. وهناك الكثير من شركات التي تحقق مبالغ خيالية خلال اليوم الواحد فقط (Don Tapscott,2014:4).

ثالثاً: خصائص الاقتصاد غير النقدي:

يعرف بأنه: "نمط اقتصادي متطور يعمل على استعمال واسع النطاق لشبكة الانترنت في أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة وفي التجارة الالكترونية خاصة، مستنداً على قوة الإبداع والمعرفة خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيات الإعلام والاتصال". كما ويتميز بنشر تكنولوجيا المعلومات في جميع القطاعات والمستويات وهذا مما يساعد في بناء (الحكومة، المؤسسة، البنوك، الإدارة) الالكترونية.

وإن أهم خصائصه ما يأتي: (Don Tapscott,2014:4)

١. يسمح في خلق أسواق افتراضية ترفع فيها الحدود المكان والزمان، ونتيجة لذلك وقبل التركيز على تطوير المنتجات، ينصب التركيز بداية على تطوير الأسواق والتحالف الاستراتيجي والشراكة مع أطراف خارجية.
٢. ان نجاح ونمو الاقتصاد غير النقدي يعتمد على قدرة ومشاركة الأفراد في شبكة المعلومات والمواقع المختلفة. كذلك المشاركة الفعالة توفر البنية التحتية في الاقتصاد، وانخفاض التكلفة والرسوم لتلك الخدمات، وتوافر الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب، وتوافر الموارد المالية واستخدام النقود الإلكترونية (بطاقات الائتمان).

٣. تؤثر على درجة وطرق وتحسين المراكز التنافسية. وان هيكل السوق يختلف بدرجة تطبيق تلك التكنولوجيا في الاقتصاد غير النقدي على المستوى الدولي والمحلي على أن تتكامل مع مختلف أنظمة وقطاع الاقتصاد، وخاصة (الخدمات المالية، المصرفية، الاستثمارية، التصنيع، التدريب، التعليم).

٤. تؤدي تقنية المعلومات دوراً رئيسياً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، والاستثمارات الرأسمالية، والتجارة الإلكترونية الدولية والمحلية، كما ويؤثر الإنترنت على أساليب إجراء المعاملات التجارية والعمل.

٥. يوفر الاقتصاد غير النقدي المعلومات في كيفية تحديد انتقاء المصادر المناسبة الأساسية والهامة، بأسلوب أكثر كفاءة وتأثير، من خلال الاستخدام الفعال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية.

رابعاً: أهمية التحول إلى الاقتصاد غير النقدي:

تتمثل بما يأتي: (Jonas Vail,2017:14-34)

١. يساعد الاقتصاد غير النقدي في حل أزمة السيولة والزحام على المصارف وفروعه من خلال تداول العملة وتحويلها رقمياً بدون الحاجة لحمل النقود، وان المجتمعات غير النقدية تخلق اسواقا مالية اقوى نظراً لاستعمالها الهواتف الذكية بشكل كبير بالتالي استخدامها في الدفع اسهل وأقل كلفة، وهي وسيلة اسرع لشراء السلع والاغراض وبأنواعه واحجامه المختلفة، وان تحديد الموارد بشكل غير فعال وارتفاع تكلفة المعاملات وعدم القدرة على التوسع والتنوع في الخدمات المالية سببه الاعتماد الكبير على التسويات النقدية بميزتها الأساسية للسداد.

٢. إن تعزيز الشمول المالي يحتاج الى توفير خيارات للتحصيل والدفع تتسم بالكفاءة والتنوع والأمان (الإلكتروني) والمرونة وسهولة الوصول إلى المناطق الريفية والنائية التي لا يوجد بها فروع مصرفية. كما يحقق التحول العديد من الأهداف التي تخدم المواطنين والمشاريع التجارية والحكومات على حد سواء على مستوى الاقتصاد الكلي. كما أنها من أهم وسائل تحفيز العمل الحر وريادة الأعمال. كما أنها إحدى آليات زيادة النمو، وتشجيع المنافسة، والحد من البطالة، وتحفيز التحول الاجتماعي، والحد من الجرائم المالية والتكاليف المرتبطة مباشرة باستخدام الأموال السائلة (مثل السرقة والرشوة والفساد والاحتيال وغسيل الأموال). الجرائم الأخرى المتعلقة بالمال، من خلال دورها الرقابي على أمن وسلامة المعاملات المالية.

خامساً: دوافع استخدام التكنولوجيا المالية:

تتمثل بما يأتي: (Economics Professor,2018)

١. إن عدم استخدام عدد كبير من الأفراد للخدمات المصرفية، يؤدي الى تراجع أو يكون عقبة أمام المبتدئين من الشركات في هذا المجال التي تطمح إلى تحسن الخدمة لزبائن المصارف، ولا يمكنه نيله السجل الائتماني لعدم وجود حساب مصرفي، ولا يمكن التعرف على هوية الفرد، مما يؤدي الى عدم مشاركة المنظمات المالية الموجودة.

٢. إن الناس لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية على نطاق واسع، بسبب التكلفة الواسعة والمرتفعة على الأفراد والحكومات، ومن أجل تقليل التكاليف، لا يمكن القيام بذلك إلا من خلال التكنولوجيا وهذا ما يسمى بـ(انتشار الإقصاء المالي)، وزيادة انتشار الهواتف الذكية مع زيادة استخدام شبكة "الإنترنت"، فإنه يتطلب زيادة الحاجة إلى حلول الدفع غير النقدي، وتقدم

الشركات الناشئة خدمات للعملاء يصعب على البنوك التقليدية الوصول إليها، خاصة في المناطق الريفية.

٣. يمتلك خُمس الأفراد البالغين حساباً مصرفياً، بينما لا يمتلك باقي الأفراد حسابات، مما يعني أنهم لا يستفيدون من الخدمات المصرفية، وبالتالي مستقبل التكنولوجيا المالية والتقنيات الحديثة التي يقدمه قطاع الدفع.

٤. أثبتت منصات الإقراض المباشر والتمويل الجماعي للمشاريع الاجتماعية والإبداعية شعبيتها في دول المنطقة، لكن من المثير للاهتمام أن إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نادر جداً، إذ يعزى إلى التقارير الضعيفة المقدمة من قبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والملكية غير الواضحة والافتقار إلى سجل مركزي للضمانات المصرفية وعدم وجود وكالات للائتمان.

بشكل عام، يتزايد حجم معاملات المدفوعات غير النقدية حول العالم بشكل ملحوظ، وتتركز في الصين بمعدل نمو (21٪)، بينما يبلغ معدل النمو في المنطقة العربية (10٪). الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية والصين واليابان وكندا وأستراليا وروسيا)، ويرجع هذا التقدم إلى الاستخدام المتزايد لبطاقات الخصم والائتمان ويقابله زيادة في المدفوعات الهاتفية والإلكترونية واستمرار البرامج والابتكارات العالمية المسيرة التي تدعم المزيد من التحول إلى اقتصاد عالمي غير نقدي مع التأكيد على أن أكثر من (50٪) من النمو في الحجم غير النقدي العالمي يأتي من الأسواق النامية والناشئة (اتحاد الصناعات والبنوك المصرية، ٢٠١٧: ٦٧-٧١).

خامساً: مخاطر التحول إلى الاقتصاد غير النقدي: (عامر، ٢٠١٨: ٧٣)

١. **مخاطر استراتيجية:** إذ يؤثر توسع تقديم الخدمات المصرفية من قبل المؤسسات غير المصرفية أو شركات التكنولوجيا المالية الكبرى سلباً على ربحية المصارف.

٢. **العمل بالتكنولوجيا المالية:** قد تفقد الخصوصية فهي خدمات تعتمد في الغالب على جمع معلومات متعمقة عن المستهلكين وسلوكياتهم وبالتالي لا تخلو من المخاطر.

٣. **الهجمات الالكترونية:** تكون خطراً نظامياً، إذ أن التوسع في الاتصال عبر الحلول غير النقدية قد يؤدي إلى زيادة منافذ الدخول للقراصنة الإلكترونيين، مما يزيد من فرص نجاح الهجمات الإلكترونية.

٤. **التكنولوجيا المالية:** على صانعي السياسات والمنظمين التكيف مع التغيير الجديد مع ضمان تكافؤ الفرص للجميع وحماية المستهلكين، فضلاً عن مخاطر التحديات التنظيمية (غسيل الأموال وتمويل الإرهاب).

المطلب الثاني: الاطار النظري لتكنولوجيا المالية:

"Fintech"، هي اختصار لكلمتين وهما "financial" و"technology" يصف مجموعة واسعة من التدخلات التكنولوجية في التمويل الشخصي والتجاري، ومستخدميها هم البنوك والعملاء التجاريون والشركات الصغيرة أو الناشئة. والتجارة الإلكترونية الرقمية ، بما في ذلك العملات الرقمية المشفرة، إذ تم توجيهها بأحدث التقنيات التكنلوجية لتنمية الخدمات المالية فباتت تقدم من طرف شركات تستفيد وتستغل التكنلوجيا في قطاع الخدمات المالية وقطاع المدفوعات (Wahiba Abdul Rahim,2018:33-45).

أولاً: مفهوم التكنلوجيا المالية:

توصف التكنولوجيا المالية بأنها تلك المنتجات والخدمات المالية التي تتبنى التكنولوجيا الحديثة لتحسين جودة الخدمات المالية التقليدية، وتتميز بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن أن تغطي عدداً أكبر من الأفراد والمستخدمين من خلال الشركات الناشئة الصغيرة، والشركات الحديثة التي تهدف إلى التوسع من خلال إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة من الأسواق القائمة، وبالتالي فإن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي شركات صغيرة وحديثة تقدم خدمات مالية للأفراد بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية التقليديين.

إن الجمع بين التكنولوجيا المالية والمالية يعني ثورة جديدة في عالم "الاقتصاد غير النقدي". هذه الرؤية حديثة مقارنة بالتمويل والتكنولوجيا في ظل المؤسسات المالية التي لها تاريخ طويل في اعتماد تقنية الصراف الآلي وبطاقات الائتمان، لذلك فإنها تطور حديث يغير شكل تقديم الخدمات المالية على نطاق واسع. بدءاً من التحويلات الجزئية والإقراض من نظير إلى نظير إلى مخططي الميزانية على الهواتف الذكية والمدفوعات عبر الهاتف المحمول، معبراً عن الشركات الجديدة التي تتجاوز المؤسسات المالية التقليدية والوسطاء في ضوء انخفاض التكاليف، فإنها توفر المنتجات والخدمات المالية مباشرة للمستفيدين (www.consumersintioal.org).

ثانياً: أهمية التكنولوجيا المالية:

تواصل التكنولوجيا أحداث تغير سريع في كل جوانب المجتمع تقريبا بما فيها قطاع الاتصالات والمدفوعات والأعمال والقطاع الحكومي ولا يستثنى من ذلك التغيير العالم المالي، إذ يقف في منعطف حرج لكنه ينقضي على كثير من المزايا المحتملة من جانب لكن لا يعني ذلك خلو هذا العالم من المالي الجديد من المخاطر، لذلك التكنولوجيا المالية لها انعكاسات على الاقتصاد الكلي، وينبغي فهم ذلك في ظل وضع السياسات والقوانين التي تساعد على إمكانية التطبيق الدقيق لها في الاقتصاديات المختلفة خصوصاً النامية منها التي تحتاج إلى توفير بيئة حاضنة مناسبة لعمل التكنولوجيا المالية (www.elaph.com,Neb,News).

جاء ابتكار التكنولوجيا المالية في أشكال مختلفة، من إقراض إلى التداول عالي التردد إلى البيانات الضخمة والروبوتات. وقصص النجاح عديدة في هذا المجال. هناك بنوك تستخدم الهواتف المحمولة في كينيا والصين، التي أدخلت الملايين دون حسابات بنكية تحت مظلة النظام، التحويل المالي للعملة الذي سمح للناس في البلدان النامية بنقل الأموال عبر الحدود بسرعة كبيرة وبتكلفة منخفضة (www.elaph.com,Neb,News).

وتجدر الاشارة إلى ان التكنولوجيا المالية، كما حددها مجلس الاستقرار المالي (الابتكارات المالية باستخدام التكنولوجيا التي يمكن أن تخلق نماذج أعمال جديدة (تطبيقات، عمليات، منتجات) لها تأثير حقيقي على الأسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية، وغيرها الكلمات، وبهدف تحسين جودتها والقدرة على بلوغها، وجب إدخال التكنولوجيا في الخدمات المالية والمصرفية التقليدية، إذ أنها تعني فقط بطاقات الدفع الإلكترونية، التي شكلت أبرز خدمات الموجة الأولى من هذه التقنية، بينما تمثلت الموجة الثانية في التحويل المالي الدولي، إدارة الثروات والتأمين (عدنان، ٢٠١٧: ٢٣).

إن عدم قدرة الاسر ذات الدخل المنخفض أو المحدود من الحصول على الخدمات المالية، لذا تعمل التكنولوجيا المالية على تغيير القطاع المالي على نطاق عالمي وتساعد على تغطية الخدمات،

لأن القطاع المالي بدأ بالعمل بشكل مختلف، ونظراً لوجود مجموعة جديدة تماماً من الجهات الفاعلة التي بدأت في الانخراط في نشاط التمويل في ضوء أنظمة الدفع الإلكترونية، فإن التحول الذي يسمح بالتمويل غير النقدي يمكن أن يزيد من حالة المنافسة ومن ثم المكاسب التي تحققها صناعة الخدمات المالية (www.albankaldawli.org).

ستعالج التكنولوجيا المالية التحديات الحاسمة التي تواجه تعزيز الشمول المالي، والنمو الشامل، وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد في تقديم الخدمات المالية لشريحة كبيرة من السكان لا تتعامل مع النظام المصرفي وتسهل توافر البدائل. مصادر التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكذلك التي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا لضمان الامتثال للقواعد وإدارة المخاطر وتسهيل التجارة الخارجية وتحويلات العاملين بالخارج من خلال توفير آليات فعالة وفعالة من حيث التكلفة لعمليات التبادل، والمدفوعات الحدودية واستخدام وسائل الدفع الإلكترونية لرفع كفاءة العمليات الحكومية (عدنان، ٢٠١٧: ٢٥).

ستحدث هذه التكنولوجيا المالية تحولاً كبيراً في الصناعة المالية والمصرفية بطريقة غير مسبوقة، إذ ستستمر الخدمات المصرفية للأفراد والمدفوعات في التحول إلى "الهاتف المحمول" وستحل الذاكرة الصناعية محل المحلل المالي البشري، وسيحل الأمن (البيو متري) محل كلمات السر.

المطلب الثالث: أثر الاقتصاد غير النقدي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي:

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي:

يستند الاقتصاد غير نقدي على القدرات البشرية التي أصبحت هي القوة الدافعة للاقتصاد والتي تزوده بالإمكان على الابتكار والابداع واصبح قطاع المعلومات هو القائد لباقي القطاعات والقاطرة الرئيسية للنهضة التنموية والجسر الذي يمكن أي دولة من العبور الى المستقبل، ونتيجة لتلك التطورات لم يعد العمل أساس القيمة كما ورد في النظريات الاقتصادية التقليدية بل أصبحت المعرفة والفكر أساس القيمة، إذ أن النمو الاقتصادي ينتج من تقدم معارف القوى العاملة وتطور قدرتها من التصنيع الى التفكير والابداع وهكذا يمكن القول ان المعلومات اصبحت مصدر الثروة ومفتاح الإنتاجية والمنافسة الاقتصادية، لذا يساهم الاقتصاد غير النقدي من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق النمو الاقتصادي وعلى عدة مستويات منها: (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٩: ٥-٨٧)

١. نشر هذه التكنولوجيا عبر مؤسسات الأعمال لتحسين الإنتاجية وزيادة كفاءة العمليات التجارية.
٢. اعتماد الابتكار في الاقتصاد الرقمي من خلال تلبية طلبات المستهلكين السلعية والخدمية واعتماد الميزة التنافسية مثل الوساطات المالية وتقديم الخدمات عبر الانترنت.
٣. يساهم في استحداث ونشر وظائف جديدة تكون اكثر كفاءة من الشركات كونه يعمل بأقصى طاقة ممكنه.
٤. الحصول على المواد الخام من خلال الاستعانة بمصادر خارجية.

لذا فإن كل الظروف تشير الى ان العلاقة طردية بين النمو والاقتصاد غير النقدي، إذ أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدي الى رفع الإنتاجية والنمو، لأن الاقتصاد غير النقدي يستند على العلم والمعرفة والتقنيات وهو يعطي دور كبير للأنشطة التي تحتوي تركيبة تقنية عالية أي التي تتضمن علوم ومعارف على الرغم من انها ليست العامل الوحيد الذي يؤدي الى النمو

على اساس ان النمو له شروط عديدة، لكن في ظل التطورات الحالية اصبح لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً مهماً في النمو الاقتصادي.

لذا فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وظيفتها في ظل الاقتصاد غي النقدي هو تحقيق فائض القيمة الذي يعد عامل تنافسي للمؤسسات، إذ أنها تستخدم الانترنت لزيادة قيمة استخدام المنتج أو الخدمة وخاصة المنتجات والخدمات المعلوماتية، إذ أنها تزيد من نصيب حصة المنشأة في السوق وبالتالي تزيد أرباحها.

ثانياً: الاستثمار:

يساهم جذب الاستثمارات الأجنبية في نقل التكنولوجيا الى داخل البلد فالشركات الدولية هي المصدر الأساس للابتكارات ونقل المعرفة الى الدول الأخرى بما يساهم في تحسين مستوى الإنتاجية ورفع مستوى استخدام التكنولوجيا في إنتاج السلع والخدمات، لذا فإن آلية نقل التكنولوجيا الرقمية تعتمد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق فروعها العاملة داخل الدول، وكذلك عن طريق اليات التكامل بين فروع الشركات الدولية والمحلية، فضلاً عن المنافسة على المستوى الداخلي للبلد التي تظهر داخل الاسواق المحلية بسبب الاستثمارات وقد نجحت الدول مثل النمور الآسيوية في جذب الاستثمارات للقطاعات الإنتاجية والخدمية الكثيفة للتكنولوجيا وصاحب ذلك الاهتمام برأس المال البشري محلياً عن طريق زيادة المعارف والمهارات وتوفير خدمات رجال الأعمال وتطوير البنية التحتية بما يلائم متطلبات الوضع الجديد. كذلك فإن للشركات عابرة القومية علاقة قوية بالاستثمار الأجنبي المباشر كونها تعد قاطرة تجذب الاستثمار نحو اقاليم العالم وهذه الشركات لها خصائص تميزها عن باقي الشركات الاخرى حجمها والتفوق التكنولوجي وانتمائها الى دول اقتصاديات السوق المتقدمة وهي تمتاز بالتنوع والتكامل وهي تستغل المزايا التي تتمتع بها مثل التقدم التكنولوجي والاساليب الادارية والتنظيمية الحديثة (Hussein ALasrag,2005:10)، إذ تلعب المزايا الاقتصادية والتكنولوجية دور رئيسي في ارتفاع نسبة التدفق الى الدول المتقدمة لأن اقتصاداتها جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الانفتاح وتوفر المعلومات والبيانات حول المشاريع الاقتصادية وانخفاض العوائق البيروقراطية وان التنوع الاقتصادي يوفر فرص استثمارية في مختلف أنواع الأنشطة بما فيها قطاع الخدمات الذي يعد أهمها في جاذب للاستثمار الأجنبي.

ان الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدي الى تراكم رأس المال وزيادة الإنتاجية بشكل ايجابي خاصة للدول النامية إذا اعتمدت هذا الاسلوب والتي تمتلك طاقات كامنه في هذا المجال، كما هو الحال في مجال إنتاج الذكاء الرقمي وتكثيف العمالة ذات العلاقة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهذا ما جعلها تتوسع في الصناعات الرقمية والبرمجية في السوق العالمي، لذا تعد الالكترونيات عنصر أساسي لكل دولة ولها أهمية كبيرة في اعادة هيكلة البناء الاقتصادي للبلدان أو بناء القدرات التنافسية، إذ أنها ساهمت في زيادة معدل الصادرات التكنولوجية وهذا ما أدى الى النمو، كونها دخلت في كثير من مجالات الصناعة وتطورت في مجال قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالاعتماد على الابتكارات، فضلاً عن خلق القيمة المضافة من خلال تخفيض الكلف، وهنا اصبحت البلدان تسعى للحصول على الميزة التنافسية، فالمؤسسة لا تعتمد على قوتها الذاتية من حيث رأس المال فقط بل تعتمد على الدعم الذي تحصل عليه من البيئة الخارجية، مما يقود الى زيادة حجم صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (محمد، ٢٠٠٤: ٦).

ثالثاً: البطالة:

إن إطار تحليل انعكاسات الاقتصاد غير النقدي بوصفه تبدلات وتغيرات جوهرية في البنية الهيكلية للاقتصاد العالمي، وساد اعتقاد بأن الاقتصاد غير النقدي سوف يؤدي الى حدوث بطالة هيكلية واستناداً كلياً الى احدى بديهيات الاقتصاد الكلي التي مفادها ان الاقتصاد عندما يواجه تغيراً فإن الوظائف هي القديمة تتلاشى وتخلق وظائف جديدة، فإذا كان العمال المستبعدون قادرين على تلبية متطلبات التعليم والمهارة اللازمة للوظائف الجديدة وكانت لديهم الرغبة في التوطن في مكان جديد إذا لزم الأمر فانه لن تخلق مشكلة باستثناء ما تستغرقه فترة التكيف، أما إذا كان العمال المستبعدون لمواجهة المتطلبات التعليمية ولا يرغبون في التوطن في مناطق أخرى فانهم سوف يبقون عاطلون عن العمل لفترة طويلة ويسمى ذلك بالبطالة الهيكلية. وفي ظل الاقتصاد غير النقدي تحدث البطالة الهيكلية بسبب ما تتطلبه الأعمال والوظائف من مهارات وتعليم، إذ أن الأنشطة داخل هذا الاقتصاد تقوم على أساس حصول الأفراد العاملين على مستويات متقدمة في مجال الحاسوب والاتصالات والتعاملات الدولية وقد لا يتوفر هذا الأمر في أجيال من اليد العاملة التي لم تحظ بتعليم وتدريب في مثل هذه العلوم وهذه الفئة هي غالباً ما تكون من الفئات العمرية المتقدمة في السن واتموا التعليم الجامعي بعقود زمنية سابقة مما يجعلها مثال واضح للبطالة الهيكلية، إلا ان واقع الحال في إطار تحليل النمو المطرد للاقتصاد غير النقدي وأثره على البطالة أفرز حقائق متقدمة تتوقع ان هذا النمو الكبير المطرد قد بدأ يخلق من الوظائف أكثر مما يعتقد وفي مراحل متقدمة من النمو كان الاقتصاد غير النقدي قادراً على خلق وظائف اكثر من قدرة الاقتصاد التقليدي بسبب عدم وجود الحدود التي تقيد من انتقال هذا الاقتصاد وسهولة انتشاره مع وجود ثورة تكنولوجيا هائلة متصاعدة في تقنيات الحاسوب والاتصالات الرقمية في فروع الاقتصاد التقليدي، إن التسارع التكنولوجي والمتجسد في تسارع وتيرة نمو الاقتصاد غير النقدي قد استفاد من اتجاهين الاول هو تجسيد التسارع الرقمي بسرعة فائقة في تطور فروع الاقتصاد التقليدي، والثاني عدم وجود حدود أو عوائق انتقال وتطور دور الاقتصاد الرقمي مما جعل قدرته على خلق الوظائف اكبر من احتمال خسارة الوظائف بسبب هذا التطور (المجالي، ٢٠١٣: ٢٧٠-٢٧٢).

رابعاً: التضخم:

يرتبط الاقتصاد غير النقدي بالتضخم النقدي من خلال الانعكاس المتوقع للاقتصاد غير النقدي على التضخم بمستوى التطور الحاصل في قدرات الاقتصاد غير النقدي في الاقتصاد بالدراسة والتحليل وانعكاساته على كل من الطلب الكلي والعرض الكلي، فطبقاً لنظرية جذب الطلب يحدث التضخم فإذا زاد الطلب الكلي بسرعة اكبر من العرض الكلي وطبقاً لنظرية دفع الكلفة فالتضخم ينشأ من ارتفاع تكاليف الإنتاج أو زيادة الأرباح وفي كلتا الحالتين فإن تأثير الاقتصاد غير النقدي يكون من خلال التأثير على العرض الكلي والطلب الكلي بافتراض وجود اقتصاد غير نقدي متطور في بلد الدراسة يعني الاقتصاد له قدرة فائقة على الامتداد خارج الحدود الجغرافية لاقتصاد البلد، وهذا يسمح بتمدد كل من العرض والطلب الكلي الى الدول الاخرى مدفوعاً الطلب الكلي والعرض بوجود الاقتصاد غير النقدي الذي يجعل من الاقتصاد الدولي سوق واحدة للعرض والطلب أمام الأفراد والشركات وعلى هذا الأساس، فإن الطلب الكلي يصبح عبارة عن (الطلب الكلي الداخلي + الطلب الخارجي) والعرض الكلي يتكون من (العرض الداخلي + العرض الخارجي)، وهنا يكون العرض والطلب الخارجي المقصود بهما التجارة الخارجية لكن بشكل اوسع، إذ نجد ان قطاعات

الاقتصاد غير النقدي تتسع لتسيطر بشكل كبير على الاقتصاد وتتحول القطاعات الى قطاعات الالكترونية مثل التجارة الالكترونية والتعليم الالكتروني والسياحة الالكترونية، وهذه المعاملات قد لا تظهر في ميزان المدفوعات. كما يمكن ان يكون للاقتصاد غير النقدي دوراً في الضغوط التضخمية اذا كان العرض الكلي ضمن الاقتصاد غير النقدي أكبر من تراجع الطلب الكلي كما يمكن ان تكون الأسعار للسلع والخدمات المحولة من الخارج للداخل ضمن فضاء الاقتصاد غير النقدي منخفضة مقارنة بالأسعار المحلية لنفس المنتجات مما يهدئ من قوة الضغوط التضخمية في بلد المعني بالدراسة والتحليل السابق يفترض ان اقتصاد البلد يمتاز بوجود اقتصاد غير نقدي متطور ومتنامي وقادر ضمن قنواته من نقل اثار التمدد لكل من الطلب الكلي والعرض الكلي خارج الحدود الجغرافية للبلد المعني (ابدجمان، ٢٠١٠: ٤٤٠-٤٤١).

المبحث الثاني: التكنولوجيا المالية التحديات وإمكانيات التطبيق في العراق:

إن مهمة تنمية وتعزيز دور التكنولوجيا المالية في التنمية الاقتصادية يتولاها البنك المركزي العراقي، خاصة وأن الاقتصاد اليوم يشهد تحولاً كبير، إذ أن اقتصاد العصر الصناعي يتدهور بمعدلات متسارعة لصالحه. في عصر الإنترنت، مثلما أحدث التحول من العصر الزراعي إلى العصر الصناعي تغييرات أساسية في أساليب تنظيم وإدارة النشاط الاقتصادي، فإن التحول إلى الاقتصاد غير النقدي قادر على التغيير وتحقيق أحداث جديدة تؤثر على المصالح الاقتصادية للبلدان التي يجب عليهم استيعابها، والأهم من ذلك الاستثمار فيها ان الهدف من التكنولوجيا المالية ليس فقط تحقيق الشمول المالي، بل الوصول إلى الإقراض لجميع المواطنين وصغار المقترضين، وهذا يبدو جيداً، لكن تطبيقها في العراق يحتاج إلى قدرات كبيرة واحتياجات سياسات وقوانين أن البنك المركزي والمصارف ويجب أن يتطلع القطاع المالي إلى التنفيذ، خاصة وأن تطوير الخدمات المصرفية مستمر، والعالم من حولنا لن يتوقف، ويجب أن نتطور ونواكب ما يحدث في العالم لتحقيق الشمول المالي بأقل تكلفة ممكنة من خلال التكنولوجيا الجديدة حيث تعمل تطبيقات التكنولوجيا المالية على العمل المصرفي بمعدل تسارع غير مسبوق، وكل يوم يصبح تأثير التآزر بين تطبيقات التكنولوجيا وقطاع المدفوعات والاتصالات أكثر وضوحاً بين الأعمال المصرفية.

أولاً: التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية في العراق:

التحديات الرئيسة التي ينبغي التغلب عليها في العراق: (www.worldbank.orgm)

١. السياسات والقوانين والحوافز لرواد الأعمال والمستثمرين والمرافق والمنح والبرامج ولوائح وقوانين التكنولوجيا المالية المستحدثة، وتحفيز العمل بالشركات الناشئة، من خلال تطوير رأس المال البشري والعمالة الماهرة وثقافة ريادة الأعمال والخبراء في مجال الخدمات المالية.
٢. حجم السوق، والنمو، والطلب، والمنافسة، ومناخ الأعمال، والحاجة إلى حلول مبتكرة، والثقة والرغبة في إيجاد حلول تقنية مالية مبتكرة، فضلاً عن دعم الاستثمار ومسرعات الأعمال للمستثمرين الأفراد والشركات الاستثمارية وصناديق الاستثمار والمخاطر التابعة للشركات الكبرى.
٣. التحدي المتمثل في الثقافة المالية والوعي المالي من أجل زيادة استخدام الخدمات المالية الغير نقدي، لذلك يجب التركيز على برامج التوعية المالية، والتي تتطلب تطوير قوانين جديدة لتوضيح الحقوق والالتزامات في المشهد المالي العالمي الجديد.

٤. يحتاج قبل البدء في تقديم الخدمة إنشاء استثماراً أولياً ضخماً قد يصل إلى (3 ملايين) دولار، مع صعوبة استحصال تصريح عمل في ظل الإشكال والتسهيلات المتزايدة في تأسيس هذه الشركات، وعليه سيحتاج العمل مبالغ كبيرة من الاستثمار قبل مرحلة إعطاء الخدمات، وهذا يستدعي البحث عن الشركات الناشئة لتعاون البنك والشراكة في مرحلة مبكرة.

٥. التخوف من الابتكارات الجديدة والمخادعين وعدم ادراك الخدمات المتاحة سببه نقص اطلاع العملاء حول ماهية عمل شركات التكنولوجيا المالية والبنوك في العراق، وعدم إدراك الخدمات المتاحة والخوف من المخادعين، والتي قد تكون سبباً رئيسياً لتفضيل العملاء الدفع على الاستلام، مما يزيد من التزام البنوك الحكومية مع مخاوف تتعلق بالأمان، وان أبرز التحديات الجوهرية التي تواجه العراق هي قبول فكرة الاستثمار وكذلك المتعلقة بالتمويل، فضلاً عن الأنظمة والتشريع الذي تضعه الجهات المسؤولة والمشرفة على هذا القطاع، والمشكلات المتعلقة بجذب الكفاءات والمواهب وتعيينها.

٦. إن استخدام التكنولوجيا الحديثة، سواء في القطاع المالي أو المصرفي يمثل تحديا للكثافة المصرفية أو الشمول المالي، خاصة وأن (12٪) من الناضجين يمتلكون تعاملاً بنكياً، و(88٪) من البالغين ليس لديهم حساب مصرفي، لكنهم يتعاملون مع النقد في تسوية معاملاتهم التجارية ومقاصة ديونهم، وزيادة العملة المتداولة (58.5٪) عام ٢٠١٦ مؤشر على تفضيل الأفراد التعامل بالنقد في معاملتهم التجارية، فضلاً عن انتشار ظاهرة الادخار والاكتناز، وهذه النسبة البالغة (12٪) منخفضة للغاية إذا ما قورنت بالمتوسط العالمي البالغ (63٪) (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٦: ٣٩).

٧. استمر الانتشار والكثافة المصرفية في الحفاظ على مستوياتها المنخفضة في العراق، ولم يتغير حجم الانتشار المصرفي كثيراً في السنوات الماضية، إذ بلغ (2.81) عام ٢٠١٠ وأصبح (2.82) عام ٢٠١٦ أي ما يقرب (3) فروع لكل (100) ألف شخص، وأن انتشار البنوك خلال عام ٢٠١٧ لم يتغير كثيراً عن عام ٢٠١٦، إذ انخفض الانتشار المصرفي إلى (2.28)، بانخفاض قدره (0.9٪) من عام ٢٠١٧، أي ما يقرب من (3) فروع لكل (100) ألف شخص، وبناءً على هذا المؤشر تكون الخدمات المصرفية والتكنولوجيا المالية أكثر انتشاراً عند زيادة هذه النسبة.

٨. قلة انتشار أجهزة الصراف الآلي في العراق مقارنة بالدول العربية، لذا فإن الانتشار المصرفي القائم على عدد أجهزة الصراف الآلي والبطاقات K لكل (100) ألف بالغ في العراق سجل معدلات منخفضة للغاية لم تتجاوز أربعة أجهزة صراف آلي لكل (100) بالغ خلال (٢٠١١-٢٠٢١)، كما يؤثر على انخفاض انتشار البنوك في مناطق العراق، إذ لم يتجاوز (3) فروع لكل (1000) كيلومتر مربع خلال (٢٠١٠-٢٠١٦)، مقارنة بالدول الأخرى، وينطبق الشيء نفسه على انتشار أجهزة الصراف الآلي في العراق، إذ لم يتجاوز عدد (2) جهاز لكل (1000) كيلومتر مربع خلال (٢٠١١-٢٠٢١). وهذا يشير إلى صعوبة وصول الأفراد إلى الخدمات المصرفية، الأمر الذي ينقلب سلباً على درجة الشمول المالي في العراق (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٦: ٩٤).

٩. التحدي المتمثل بالاستقرار المالي في العراق لأن التكنولوجيا المالية لها تأثيرات على الاستقرار المالي، وهذا ينطبق على الائتمان والسيولة والتركيز والمخاطر التشغيلية، وكذلك مخاطر النظام الكلي والمخاطر الأخرى على الاستقرار المالي مثل مواكبة اتجاهات الدورة الاقتصادية، الظل

المصرفي والنزاهة المالية، على الرغم من أن هذه المخاطر ليست جديدة، إلا أنها يمكن أن تزيد مع النمو السريع للتكنولوجيا المالية.

ثانياً: البيئة الملائمة لتطبيق التكنولوجيا المالية في العراق:

تطبيق التكنولوجيا المالية في العراق يتطلب توفير بيئة مناسبة منها كما يأتي:

١. يتطلب تطبيق التكنولوجيا المالية في البنوك توفير بيئة مناسبة ويتضمن سد الثغرات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك وأمن المعلومات وتحسين بيئة الأعمال، وعلى الرغم من أن المعايير التنظيمية القائمة تعالج المخاطر المصاحبة لابتكارات التكنولوجيا فإن الطبيعة المتطورة لها تقتضي المراقبة المستمرة لتحديد ما ينشأ من مخاطر على الاستقرار المالي ومعالجتها.

٢. في ضوء الاهتمام باستخدام التكنولوجيا المالية ، يجب على الجهات الرقابية والبنك المركزي العراقي إعطاء الأولوية لمراقبة المخاطر الشاملة والتأكد من أن الوسائل التكنولوجية الحديثة ليست أدوات للاحتيال وغسل الأموال وتمويل الإرهاب والمعلومات. يجب تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات لتمكين مؤسسات الأعمال من العمل المثابرة في تطبيقات التمويل المبتكر التكنولوجي. هناك حاجة إلى زيادة تغلغل الإنترنت ومرافق الاتصالات المتنقلة، وزيادة سرعتها، وخفض التكاليف وضمان التشغيل البيني لأنظمة الدفع بواسطة الهاتف المحمول.

٣. لا تزال هناك حاجة لاتخاذ المزيد من الخطوات نحو توفير بيئة مواتية لتطبيق التكنولوجيا المالية في العراق، بما أن التحدي المتمثل في الهجمات الإلكترونية يشكل خطراً منهجياً، فيجب أن يكون منع حدوثها على رأس أولويات المنظمين. أدى التوسع في الاتصال من خلال الحلول الرقمية إلى زيادة منافذ الدخول للمتسللين الإلكترونيين، مما يزيد من فرص نجاح الهجمات الإلكترونية. لذلك، يجب وضع أطر أمن المعلومات للعمل بشكل شامل، تقديم خطط للوقاية والمراقبة وتبادل المعلومات والمتابعة والتعافي من الهجمات.

ومما تقدم لازالت المؤشرات المصرفية دون مستوى الطموح لتمكين التكنولوجيا المالية من العمل بشكل أفضل والجدول (1) يبين ذلك.

الجدول (1) مؤشرات مصرفية وديمغرافية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١)

السنوات	عدد فروع المصارف	عدد البالغين الف نسمة 15 سنة فأكثر (1)	عدد ATM (2)	عدد نقاط الدفع كي كارت (3)	نسبة (1/2)	عدد ATM لكل (1000) كم^2	عدد الفروع لكل 1000 كم^2
٢٠١٠	912	19829	457	-----	------	0	2.09
٢٠١١	929	19929	467	50000	2.3	1.07	2.14
٢٠١٢	990	20569	467	50000	2.2	1.07	2.28
٢٠١٣	1.42	21227	467	30000	3.1	1.48	2.39
٢٠١٤	1204	21926	337	30000	1.5	0.77	2.77
٢٠١٥	854	22082	580	30000	2.6	1.33	2.79
٢٠١٦	866	22654	660	30000	2.9	1.52	2.45
٢٠١٧	843	22554	660	30000	2.8	1.51	2.45
٢٠١٨	868	22650	660	30000	2.8	1.51	2.45
٢٠١٩	871	22721	670	40000	2.9	1.53	2.48
٢٠٢٠	820	22314	590	30000	2.6	1.50	2.4
٢٠٢١	987	22410	610	50000	2.9	1.51	2.45

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على:

- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، والمديرية العامة للإحصاء والابحاث، احصائيات لسنوات مختلفة.
- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء دائرة الحسابات القومية، تقارير لسنوات متفرقة.

الجدول (1) يبين على الرغم من زيادة عدد البالغين، إلا أننا نلاحظ التذبذب واضح في عدد فروع المصارف ونقاط الدفع كي كارد، وذلك بسبب الاجراءات والتشريعات، فضلاً عن الوضع الأمني وما خلفته الحروب على الارهاب من زعزعت ثقة أصحاب رؤوس الأموال وتركهم للعمل في هكذا مشاريع وغلق مكاتب الصرف الآلي (الكي كارد)، وكذلك عمليات الاحتيال على المواطنين من خلال القروض وغيرها، فنلاحظ ان عدد منافذ أو نقاط الدفع انخفض الى 3000 في عام ٢٠٢٠ بينما كان عدد نقاط الدفع 5000 في عام ٢٠١١.

الجدول (2) متغيرات الاقتصاد الكلي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل البطالة	معدل التضخم	الاستثمار
٢٠١٠	162064	12	2.5	1633320
٢٠١١	217327	11	5.6	2201940
٢٠١٢	254225	11.9	6.2	3964400
٢٠١٣	273587	10.6	1.8	5982746
٢٠١٤	266332	12.1	2.1	5575812
٢٠١٥	194680	13.1	1.4	4128110
٢٠١٦	196924	11.2	0.6	7034090
٢٠١٧	221665	11.8	0.3	5988080
٢٠١٨	254870	13.5	0.4	3392690
٢٠١٩	262917	13.5	0.2	3891300
٢٠٢٠	185784	13.8	1	3934521
٢٠٢١	208945	13.2	1.1	3998724

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على:
- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، والمديرية العامة للإحصاء والابحاث سنوات مختلفة.
- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء دائرة الحسابات القومية، تقارير لسنوات متفرقة.

بينما نلاحظ من الجدول (2) ان الناتج المحلي الاجمالي وعلى الرغم من التطور واستخدام التكنلوجيا في عمليات الدفع تراجعه في أغلب سنوات البحث صعوداً وهبوطاً، فقد بلغ أعلى قيمة له في عام ٢٠١٣، إذ بلغ 273587 مليار دينار لينخفض الى أدنى مستوى له في عام ٢٠٢٠ ليبلغ 185784 مليار دينار وذلك بسبب توقف الحياة بسبب وباء اجتاح العالم مما تسبب في ادخال الرعب بين الأفراد، ولنفس الاسباب نلاحظ ان البطالة اخذت بالتزايد خلال فترة الدراسة لتبلغ 13.8 في عام ٢٠٢٠ وهي أعلى نسبة لها عما كانت عليه في سنوات سابقة، اما المعدل التضخم فنلاحظ الارتفاع والانخفاض واضح طيلة مدة الدراسة، إذ بلغت أدنى مستوى لها في عام ٢٠١٩ بمقدار (0.2%)، ونلاحظ من الجدول ان الاستثمارات اخذت بالتزايد في بداية سنوات البحث لتصل الى 7034090 مليار دينار في عام ٢٠١٦ بسبب عمليات الاعمار الواسعة بعد تحرير المناطق المتضررة من العمليات العسكرية واعادة تأهيل البنى التحتية التي دمرت اثناء الحرب.

ثالثاً: البنك المركزي العراقي وتوفير البيئة التشريعية لعمل التكنولوجيا المالية:

أنشأ البنك المركزي العراقي بيئة تشريعية مناسبة تؤطر العمل المالي والمصرفي، وصدرت عدة توجيهات بهدف إنشاء بنية تحتية مالية، وفيما يتعلق بنظام المدفوعات العراقي الذي يعد واحداً من العناصر الأساسية في تطوير القطاع المصرفي، لذلك سعت إلى تطوير أنظمة الدفع والتسوية الإلكترونية للبورصات من خلال آلية دفع رواتب موظفي الدولة والمتقاعدين إلكترونياً، وصدر دليل حماية المستهلك في عام ٢٠١٧ الذي تم تعميمها على البنوك وشركات تحويل الأموال والدفع الإلكتروني (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧: ٥).

وذلك بإنجاز كافة الحوالات المالية بين دوائر ومؤسسات الدولة واستيفاء المستحقات من خلال نظام الدفع العراقي (المقاصة الالكتروني) (C-ACH) باستخدام أوامر الدفع CT بدلا من الشيكات، وربط مسارات انابيب النفط ووزارة النقل ودائرة السكك الحديدية والهيئة العامة للضرائب في قسمي الشركات والاقتطاع المباشر ونظام الدفع العراقي بالأنظمة الاساسية العاملة في البنك المركزي للحد من مخاطر التدخل البشري، والإسراع بإنجاز المعاملات وتسهيل عمل المطابقات (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧: ٧٤).

يعتمد نظام الدفع العراقي على عدد من الأنظمة لغرض التسويات المالية بين عملاء البنك والنظام المصرفي وهو نظام (التسوية الاجمالية) في الوقت الحقيقي (RTGS) ونظام (المقاصة الالكترونية) (C-ACH) في كلا الجزأين الشيكات الإلكترونية وأوامر الدفع، وحصل نظام (RTGS) على الحصة الأكبر في عمليات الدفع والتسويات المالية للعملاء في ٢٠١٧ التي بلغت (161.5) تريليون دينار، بينما كانت في عام ٢٠١٦ حوالي (125.8) تريليون دينار، مع انخفاض بنسبة (20٪).

أما المعاملات بعملة الدولار فقد بلغت عام ٢٠١٧ (3.3) مليار دولار بعد أن كانت (3.9) مليار دولار في عام ٢٠١٦ محققة نسبة انخفاض قدرها (15.9%)، أما صكوك المقاصة الإلكترونية (C-ACH)، حصلت على المرتبة الثانية في عمليات الدفع والتسويات المالية للزبائن في عام ٢٠١٧، إذ بلغت (23.6) ترليون دينار عراقي في حين بلغت بالدولار (411) مليون دولار وهي مرتفعة عما كانت عليه عام ٢٠١٦، إذ بلغت (21.9) ترليون دولار بنسبة زيادة (7.35%)، أما المعاملات بعملة الدولار، زادت بنسبة (30%) عما كانت عام ٢٠١٦ بمبلغ (326) مليون دولار (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧: ٧٦).

وقد تم إعطاء ترخيص لشركتين للدفع عبر الهاتف النقال، إذ يتم تحويل الأموال عن طريق المحافظ الإلكترونية دون الحاجة إلى وجود حساب مصرفي وكذلك يمكن إجراء التحويلات الخاصة بدفع الفواتير والتسوق.

وعليه فإنها تتيح فرصة للنظام المصرفي في العراق، وبتوافر أنظمة وبرامج الكترونية متطورة تساعد البنوك على تطوير أدائها وزيادة كفاءتها في الخدمات والمعاملات وما يساعد في ذلك، ومن المتوقع أن يصل عدد أصحاب الهواتف بحلول عام ٢٠٢٥ إلى 5.9 مليار شخص حول العالم.

أما بالنسبة للعالم العربي، فتبلغ نسبة مستخدمي الهواتف الذكية في الشرق الأوسط (96٪) من إجمالي السكان (58٪) منهم يمتلكون هواتف ذكية، و(37٪) منهم يمتلكون هواتف محمولة ذكية. في العراق يقدر عدد مستخدمي الهواتف الذكية بأكثر من (312565178) (نسرين، www.sayidy.net).

في حين بلغ عدد خطوط الهاتف المحمول في العراق 34.5 مليون خط، وبلغ عدد خطوط خدمة الإنترنت عبر الهاتف المحمول للشركات العاملة في العراق (7.7) مليون خط (وزارة الخطيط، ٢٠١٦: ٥٠).

كما تساهم التكنولوجيا المالية في تغيير موقع الخدمات المالية لتقديم الخدمات المصرفية والمتعلقة بالعملاء في المجالات الرئيسية، بما في ذلك تسديدات التجزئة والجملة، وعلاقة الزبائن، وتوفير الائتمان وتعبئة رأس المال، فضلاً عن السوق المالية البنية التحتية وإدارة الثروة والتأمين.

إن تحقيق نمو أعلى واقتصاد أفضل والتنمية لكافة شرائح المجتمع وتوسيع الخيارات الحكومية، في استخدام المنصات الرقمية لرفع كفاءة العمليات الحكومية في تحصيل ودفع الإيرادات، وتسهيل الخدمات في الوصول إلى التمويل للأفراد وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين يفتقرون إلى الخدمات الكافية، وهذا يوفر فرصاً كبيرة للعراق مثل (انخفاض التكاليف التي تكبدها العملاء، والدفع الفوري، والمزيد من الخيارات).

يمكن للمصارف الاعتماد على الوسائل التكنولوجية لرفع الكفاءة، وتقوية إدارة المخاطر، وتعزيز الامتثال للأنظمة والقواعد، وبالتالي ليس من المستحيل اعتماد التكنولوجيا المالية في العراق، بشرط أن تكون البيئة والبنية التحتية المناسبة، بما في ذلك القوانين والتشريعات التي تساعد عمل التكنولوجيا المالية المتاحة.

الاستنتاجات:

١. تصبح المصارف مؤسسات أكثر ديمقراطية من خلال التكنلوجيا، وبالتالي ما يجعلها جاذبة هو التأثير الايجابي غير المباشر في الدول النامية على الأفراد وقدرتها في المحافظ على سلامة المال وانفاق الدخل عند الحاجة والحصول على أفضل العروض.

٢. ساهمت رقمنه الخدمات المالية لمختلف القطاعات في توليد كم هائل من البيانات، إلا أن المصارف لازالت غير مجهزة وغير مستعدة بشكل جيد لتعظيم العائد من فرصة التكنولوجيا المالية لأن عدد قليل من المصارف لديهم التدابير لحفظ وتسجيل بيانات المعاملات المالية، وإن الهيكل التشريعي في العراق يعاني من قصور في القوانين التي من شأنها أن تساهم في الانتقال إلى الاقتصاد غير النقدي.

٣. على الرغم من الفوائد العديدة للتكنولوجيا المالية ومدى تسهيلها للعديد من العمليات المعقدة والتعاملات الطويلة والتقليدية لكن هذا لا يعني خلوها من المخاطر مثل التعرض للاحتيال أو التهديد بالاستقرار المالي أو تمويل لعمليات الارهاب وعمليات غسل الأموال وتلك المخاطر كفيلة بأن تقلل من الثقة في استخدام تلك التكنولوجيا والتي يمكن أن تتواجد بعض السبل للتخلص من تلك المخاطر في المستقبل.

٤. يعد عدد الشركات الناشئة أحد المؤشرات التي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار، لكن مؤشر تزايد الشركات الناشئة ذات النمو المرتفع هو أمر أكثر واقعية وأهمية، إذ يساهم في توفير معظم فرص العمل والاستثمارات المربحة والناجحة، والأسواق التي توفر بيئة مناسبة لعمل التكنولوجيا المالية.

٥. إن زيادة الثقة والقبول الثقافي والأمن والشفافية ونشر الثقافة المالية الإلكترونية كلها بيانات والعوامل التي تزيد من دور التكنولوجيا المالية في المجتمع والتنمية الاقتصادية التي تؤدي الى نمو التجارة الإلكترونية أربعة أضعاف وزيادة عدد العملاء الذين لا يتعاملون مع البنوك والذين يستخدمون الهواتف المحمولة من (28٪) إلى (62٪) ويحتاجون إلى خدمات مصرفية.

٦. إن نمو التكنولوجيا المالية في العراق سيسرع البيئة الحاضنة بأكملها للشركات الناشئة وتأثيرها الإيجابي غير المباشر على مجموعة من القطاعات في ضوء خفض التكاليف والسرعة في إتمام المعاملات التجارية والمصرفية والتحويلات سيجعلها ضرورية للنمو والتنمية الاقتصادية فى المستقبل.

٧. لا تزال النقود تمثل (85%) من المعاملات الاستهلاكية في العراق على الرغم من الإغراءات في تقديمها تكنيك التكنلوجيا المالية.
٨. إن التحول الى الاقتصاد غير النقدي باستخدام تكنلوجيا مالية سيؤدي الى استقرار سعر الصرف، وكذلك السيطرة على المعروض النقدي لان التعامل النقدي سيكون محدود جداً والعمل سيكون رقمياً ولا حاجة للنقود في كثير من التعاملات والتحويلات، لذلك فإن انخفاض المعروض النقدي ينتج عنه استقرار أسعار الصرف.

التوصيات:

١. يكون السوق العراقي بيئة جاذبة لعشرات الشركات المبتدئة في ميدان التكنلوجيا المالية في المستقبل لتشكل مقر لهذه الشركات للاستفادة من القوانين الأكثر دعماً لها.
٢. إعداد خطة عمل للتكنلوجيا المالية في العراق من شأنها أن تساعد الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات والمستثمرين للانتفاع والنهوض بالواقع التنموي من خلال فوائد العمل بهذه التقنية الحديثة والتقليل من مقومات الفشل ومعرفة المؤثرات الفعالة غير المباشرة التي تنعكس على الاقتصاد العراقي الذي يحتاج الى المعرفة المتنوعة للتقنيات الحديثة في مجال المال والاستثمار في ظل رؤية البنك المركزي العراقي لتطبيق أنظمة الدفع الالكتروني على مستوى البلاد وتشجيع رسم التمويل غير الكلاسيكية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
٣. على البنك المركزي العراقي وكل من له علاقة بالتحويلات المالية والتجارة والاقتصاد التثقيف والعمل على نشر ثقافة التقنية المالية والمصرفية الإلكترونية لأنها صناعة الحاضر والمستقبل.
٤. ضرورة ان تكون التكنلوجيا المالية عوناً للمصارف التجارية وليست خطراً لها في تقديم الخدمات المصرفية بشكل مختلف فالمشكلة اليوم ليس في الاستثمار بل بالعثور على المهارات.
٥. تسريع عملية الانتفاع من التكنلوجيا المالية ليكون لها أثراً في التنمية الاقتصادية، وان يمارس البنك المركزي العراقي دوراً في التثقيف لها، لأنه يمتلك ميزة الثقة وقبول لدى الجمهور ولقدراته المالية وكفاءته على مساعدة رواد الأعمال.
٦. ضرورة وضع خطة عمل وطنية تشتمل على أهداف محددة تقدم حوافز عامة للمستثمرين ومنح للشركات المبتدئة وتقديم القروض لمشاريع المتوسطة والصغيرة وقوانين عمل هذه الشركات وتضبط الشروط بحسب إمكانياتها.
٧. ضرورة العمل على تطوير البنية التحية القوية لتعزيز مزايا التكنلوجيا المالية وتوفير استمرارها، إذ تتصف بالإمكانية على مواجهة أي خلل أو هجمات الإلكترونية.
٨. الاسراع بتشريع قانون التوقيع الالكتروني وقانون هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، وتطوير مبادلات المدفوعات غير النقدية في العراق منها مشروع الدفع والتحصيل الالكتروني الحكومي ومبادرة المدفوعات بوساطة الهواتف المحمولة وخدمة المدفوعات الإلكترونية للحكومة العراقية.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر، مشروع التحول الى الاقتصاد غير النقدي، طبع اتحاد الصناعات المصرية القاهرة، ٢٠١٧.
٢. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٧.

٣. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٧.
٤. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالية ٢٠١٦، ص٣٩، ٢٠١٧.
٥. بوعكاز عامر، سبل ووسائل حماية المستهلك الالكتروني من مخاطر الاقتصاد الرقمي، مجلة البناء الاقتصادي، العدد الاول، جامعة الجلفة، الجزائر، ٢٠١٨.
٦. دميثان المجالي، اسامة عبدالمنعم، التجارة الالكترونية، ط١، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠١٣.
٧. عدنان أحمد يوسف، التكنولوجيا المالية وأبعادها المصرفية والاقتصادية، مكتبة المعارف العلمية الحديثة، جدة، ٢٠١٧.
٨. مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي، ترجمة: محمد ابراهيم، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ٢٠١٠.
٩. محمد ناجي حسن، زينب محمد الجوادي، الاقتصاد الرقمي والتجارة في البرامج، ٢٠٠٤.
١٠. منظمة العمل الدولية، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي – الجزائر، المؤتمر العربي الاول لتشغيل الشباب، ١٥-١٧ نوفمير / تشرين الثاني، ٢٠٠٩.
١١. نسرين عز الدين، ما حجم اعتماد العرب على الهواتف الذكية، www.sayidy.net.
١٢. وزارة الخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية، ٢٠١٦.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

13. Don Tapscott, The Digital Economic: Promise and peril in the Age of Networked lntelligence, 2014.
14. Economics Professor, Negative lnterest Rates Aimed at Driving Small Banks Out of Business And eliminating Cash, 2018, www.bak,meshin.
15. Hussien ALasrag, Foreign Direct Investment Development Policies In Arab Countries, 2005.
16. Jonas Vail,*et.al.*, Financial Technology in the Middle East and North Africa, Trends in the Financial Services Sector, Wamda Research Center, Befort, 2017.
17. Things Consumers Know About Financial Technology. www.consumersintioal.org? Is financial technology a new world for the financial sector, www .eIaph.com, Neb, News.
18. Wahiba Abdul Rahim, Middle East and North Africa financial technology companies, GIobaI Journal of Economics and Business, No .1, 2018.
19. World Bank Financial Technology Court Regulates Enhancing Social Containment and Combating-2018.www.albankaldawli.org.
20. World Bank, Account Ownership in Iraqi Financial Institutions. www.worldbank.orgm.